

ما فائدة سفر المرأة والسعوديات في غياهب السجون؟

قالت الأستاذة الزائرة في مدرسة لندن للاقتصاد البروفيسورة مضاوي الرشيد في مقال لها نشرته صحيفة «الجارديان» ما فائدة السماح للمرأة بالسفر دون موافقة الرجل، فيما لا تزال الكثير من السعوديات اللاتي دفعن باتجاه الحصول على المساواة في الحقوق المدنية لن يستطعن الاحتفال، فمعظمهن إما في السجن، مثل لجين الهذلول ونسيمة السادة وسمر بدوي، أو ممنوعات من السفر، مثل عزيزة اليوسف وهاتون الفاسي وإيمان النجفان، وهناك من هربن إلى كندا وأستراليا والولايات المتحدة وأوروبا وطلبن اللجوء، مثل هالة الدوسري وصفا حسنين وأميمة النجار.

وأشارت الرشيد إلى أنه «بعد رفع الحظر عن المرأة لقيادة السيارة العام الماضي فإنه يمكن للحركة النسوية السعودية الاحتفال بانتصارها الثاني فقد أعلنت السلطات السعودية أن المرأة تستطيع الحصول على جواز السفر والسفر دون إذن الرجل، ويمكن أن تحصل على شهادات الولادة والزواج والطلاق، لكنها لا تستطيع الزواج أو الخروج من السجن أو مأوى من العنف الجسدي دون موافقة الرجل- عادة ما يكون الأب أو الأخ أو الزوج». وتشير الكاتبة إلى أن «نظام الولاية الغريب في السعودية منتشر، ويفترض أن المرأة ليست شخصية قانونية مستقلة، ويجب في هذه الحالة أن يتم تمثيلها عبر أقاربها الرجال عندما

تريد العمل أو الزواج أو السفر أو الدراسة أو الحصول على العناية الطبية، واعتمد النظام السعودي على تفسير ضيق لفكرة الولاية في الإسلام لفرض حصار على المرأة، وعلى مدى نصف قرن مضى، ومنح الرجل السلطة عليها، وحرّمها في الوقت ذاته من حقوقها السياسية والمدنية والإنسانية».

وتقول الرشيد إن «الجمع بين الإصلاح والقمع في ظل قيادة ولي العهد محمد بن سلمان، الذي تضم مبادراته زيادة تشغيل النساء، وتعيينهن في المناصب العليا، لم يصدّم المرأة السعودية فقط، بل المراقبين الخارجيين أيضاً». وتنوه الكاتبة إلى أن «الحركة النسوية السعودية أثبتت أنها من أفضل الحركات تنظيمياً وقدره على تقديم رؤية للمجتمع المدني، وتعمل على عدة مستويات، ففي الميدان مدرسات وطبيبات وعاملات في العمل الإنساني والخدمة المدنية، يقمن بمساعدة النساء المتضررات وتوثيق الانتهاكات، وعلى مستوى آخر، هناك النساء المدافعات عن الحقوق اللاتي رفعن صوتهن من أجل نقل المعركة لخارج السعودية والحصول على دعم الحركة الأنثوية في الخارج، ما أزعج النظام الذي حاول تقديم رؤية أنه هو المصدر الحقيقي لتمكين المرأة». وتفيد الرشيد بأن «النظام واجه كابوساً من خلال اللغة التي حاولت نشر فكرة الحقوق للجميع، التي قامت نساء الحركة النسوية السعودية بالدفع بها، ولهذا السبب وضع الكثير من النساء الشجاعات خلف القضبان من أجل إسكاتهن».

وترى الرشيد في مقالها أن «السعودية بحاجة لإصلاح سياسي عاجل، والتأكد من أن الحقوق التي تعطى اليوم بالإكراه لا يمكن إلغاؤها أو إرجاعها، فالحقوق يجب أن تكون متجسدة في الثقافة السياسية الشعبية والحقوق المتساوية». وتقول الكاتبة إن «سمعة السعودية الدولية في مد وجزر بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي العام الماضي، والهاريات السعوديات اللاتي يعلقن في المطارات بانتظار كرم دولة عليهن لتمنحهن اللجوء السياسي، وعادة ما تهرب هؤلاء النساء نتيجة عنف الرجل وانتهاكاته». وترى الرشيد أنه «لهذا السبب فإن منح المرأة الحق في السفر جاء في وقته، ويعطي صورة جيدة للمستثمرين المحتملين، فالنساء العاطلات عن العمل والمتعلّقات ربما بدأت بالبحث عن عمل في دول الخليج الأخرى أو الخارج، وهناك عدد من النساء السعوديات العاملات محاضرات في الجامعات البريطانية، والباحثات في الولايات المتحدة، والصحفيات مثل إيمان الحمود في فرنسا، والمصممات والرسامات في دبي، وعدد آخر من المتعلّقات العاملات في مجال المال والأعمال والفن والإعلام». وتشير الكاتبة إلى أن «الاقتصاد السعودي لا يزال غير قادر على استيعاب المتخرجات من الجامعات السعودية، وهناك عدد من الحاملات لشهادات الدكتوراه لا يجدن العمل المناسب في مجالهن بعد سنوات من الدراسة، وهذا القرار سيخفف من حياة النساء، لكن المعوقات لا تزال قائمة للجنسين، فمع محاولة الدولة مركزة الاقتصاد واللبلة قد لا يجد الكثير من السعوديين العمل المناسب في مجالهم، وقد يؤدي قرار السماح للمرأة بمغادرة البلاد إلى تجفيف منابع، ما يفتح المجال لإمكانية إلغاء القرار».

